

## الافتتاحية

### إن قوة الكرد ووحدتهم تعني قوة سوريا ووحدتها

لم تزل الساحة السورية، بعد سقوط النظام البائد، تشهد تطورات دراماتيكية تتسم بطابع الشد والجذب، وخطوة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء، بين إرادة البناء التي ينتظرها ويسعى إليها كل العقلاء والحكماء من الوطنيين في عموم الساحة السورية وبمختلف انتماءاتهم القومية والدينية، وبين إرادة الدمار والخراب والارتهان لإرادة القوى التي لا تسعى إلا إلى إشباع غريزتها السادية بإحراق أجساد السوريين والتلذذ بالأمم والعبور من فوق أشلائهم من أجل تأمين مصالحهم الاقتصادية وتنفيذ مشاريعهم العنصرية والمذهبية المقيتة.

وفي ظل هذه التطورات الكارثية المتلاحقة، تمكن الكرد بعد طول انتظار الخروج من عنق الزجاجة بموقف موحد يمكن البناء عليه كخطوة مهمة على طريق السير نحو حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا والتي هي في الوقت نفسه قضية وطنية بامتياز، فجاء الكونغرس الكردي الذي انعقد في مدينة القامشلي بتاريخ (٢٠٢٥/٤/٢٦)، في هذا الإطار حيث أجمعت الحركة الكردية بمختلف روافدها السياسية والثقافية والاجتماعية، على وثيقة تتضمن خارطة طريق عملية لإيجاد حل عملي لإحدى أكثر القضايا الوطنية تعقيدا في البلاد، تدعو إلى اعتماد نظام تعددي لا مركزي في إدارة البلاد، ودستور عصري يضمن حقوق مختلف مكونات الشعب السوري وفي مقدمتها الشعب الكردي الذي يشكل ثاني أكبر مكون قومي في البلاد، وبناء دولة ديمقراطية مدنية تسودها الحرية والعدالة والمساواة، وينتفي فيها التمييز والقهر والاستبداد..

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الكرد أن يستقبل شركاؤهم في الوطن خطواتهم هذه بالترحيب والتأييد، وأخذها نموذجا لتوحيد المكونات الأخرى ضمن نسيج وطني فسييفسائي جميل، تفاجأنا باستنفاش الشوفيين من مختلف مواقعهم ضد هذا الكونغرس الذي افتتحه الجنرال مظلوم عبدي بهذه الكلمات: (إن قوة الكرد ووحدتهم تعني قوة سوريا ووحدتها)، واعتبروه مشروعاً انفصالياً يهدف إلى تقسيم البلاد، مكررين خطاب الكراهية والحقد الشوفيني الذي ظل النظام البائد يفبركه بحق هذا المكون الوطني الأصيل طوال أكثر من ستة عقود، مستنسخين تهديداته العنصرية وتكرار اسطوانته التخوينية ليس فقط ضد الكرد، وإنما ضد المكون العلوي ووصفهم بـ(فلول النظام السابق)، وضد المكون الدرزي الأصيل واعتبارهم (عبدة العجول)، الأمر الذي يضع الشعب السوري بمختلف مكوناته الوطنية في فوهة نفق مظلم من القتل والتدمير والكوارث، لا تبدو في نهايته أية بارقة ضوء..

### هيئة التحرير

### الأستاذ أحمد سليمان نائب سكرتير الحزب يحاضر في ندوة حوارية في دمشق



جلسة حوارية منظمة من قبل منصة ديفاكتر الحوارية حول مفهوم الإعلان الدستوري في سوريا في فندق الشيراتون .

حاضر فيها الاستاذ أحمد سليمان نائب سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا والأستاذ معن الطلاع مدير قسم البحوث العلمية في مركز عمران للدراسات وبتيسير من الأستاذ خورشيد دلي بمشاركة عدد من المثقفين و المهتمين بالشأن السياسي السوري.

تمحورت الجلسة حول آمال وطموحات السوريين من الدستور القادم وآليات الانتقال من مرحلة الإعلان الدستوري إلى الدستور الدائم للبلاد ، كما دار نقاش مهم حول القضية الكردية وأفاق حلها وخاصة في ظل انعقاد الكونغرس الكردي لتوحيد الموقف الكردي والاتفاقية المبرمة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية وأبرز التحديات خلال هذه المرحلة الانتقالية .

مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

### برقية تهنئة

الرفاق والرفيقات في منظمة جوانين ببشرو تحية نضالية وبعد.

بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس منظماتكم، تتوجه إليكم اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا بأسمى آيات التهاني والتبريكات، مع أطيب التمنيات بدوام النجاح والتقدم في أداء مهامكم النضالية والتنظيمية.

لقد أثبتتم، خلال سنوات عملكم، أنكم تمثلون طليعة شبابية واعية وملتزمة، تسهم بفعالية في ترسيخ مبادئ الحزب وتعزيز حضوره بين الأجيال الجديدة، التي نراها القوة الحية لمستقبل أكثر وعياً وتنظيماً.

يعبر الحزب عن تقديره العالي لجهودكم المتواصلة، وثقته الراسخة بقدرتكم على مواصلة العمل بروح المسؤولية، والمضي قدماً في خدمة قضايا شعبنا.

كل عام ومنظمتكم بخير، ومزيداً من العطاء والتألق في ميادين النضال.

اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا



## الرفيق أحمد سليمان يشارك في ندوة مع أكراد دمشق في ركن الدين



بدعوة من مؤسسة صلاح الدين الأيوبي في ركن الدين انعقدت ندوة في ٣٠ نيسان ٢٠٢٥ بعنوان: "الوضع الاجتماعي والثقافي بعد التحرير" حيث حضر فيها الاستاذ أحمد سليمان نائب سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا و الأستاذ الصحفي خورشيد دلي، ودار نقاش مفيد مع الحضور حول الواقع الكردي والوضع في سوريا.

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## حزبنا التقدمي يشارك في ندوة حوارية في مدينة حلب



بتاريخ / ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٥ / بحضور عدد من الأحزاب السياسية و لفييف من المثقفين و الشخصيات الوطنية المستقلة و بدعوة من التحالف السوري الديمقراطي حضر وفد من حزبنا "الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا" ندوة حوارية للاستاذ سمير نشار ، و علي حمادة عنوانها "اللامركزية في سوريا وفرص الإدارة المحلية في حلب و تحدياتها" وذلك في دار الكتب الوطنية في مدينة حلب.

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## زيارة وفد المؤتمر القومي الكردستاني KNK إلى مقر حزبنا في قامشلي



زار وفد من المؤتمر القومي الكردستاني KNK برئاسة زينب مراد الرئيسة المشترك ل KNK وكان في استقبالهم الرفيق احمد بركات سكرتير الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا. وبعض رفاق القيادة.

وقد تم الحديث عن وضع الحركة الكردية في سوريا وخاصة بعد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي مؤخرا، وقد قدمت السيدة زينب مراد دعوة رسمية للحزب في للمشاركة في مؤتمر knk المزمع عقده قريبا.

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## وفد من العلاقات الدبلوماسية لإدارة الذاتية يزور مكتب التقدمي في القامشلي



وفد من لجنة العلاقات الدبلوماسية لإدارة الذاتية مؤلف من السادة فخر كعيط الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية والدكتور عبد الكريم عمر وعبد السلام أحمد ممثلي الإدارة في أوروبا ولبنان والسيد شيخموس أحمد الرئيس المشترك لهيئة شؤون المخيمات في زيارة إلى مقر الحزب في مدينة القامشلي صباح اليوم الأربعاء ٢٣/٤/٢٠٢٥. استقبل الوفد سكرتير الحزب أحمد بركات و نائبه أحمد سليمان و عضو المكتب السياسي للحزب فارس عثمان، و تبادل الطرفان المجرىات و المستجدات الأخيرة في الساحة السياسية الكردية و فيما يتعلق بالوضع السوري بشكل عام.

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## وفد من حزبنا يشارك في مراسم جائزة ( بلة الذهبية ) لمؤسسة ابراهيم احمد في دورتها ١٩



بدعوة رسمية، شارك وفد من حزبنا في مراسم منح جائزة (بلة)، التي اقيمت في صالة الفن بمدينة السلمانية بتاريخ (٢٦/٤/٢٠٢٥)، وقد حضر المراسم حشد كبير من الوفود الحكومية والحزبية والشخصيات الكردية والعراقية، وهو مهرجان سنوي يقام بمناسبة رحيل الكاتب والباحث والسياسي الكردي المعروف (ابراهيم احمد)، يتم فيها منح جائزة ذهبية لمجموعة من المبدعين والمتفوقين في مختلف المجالات، وكان من الفائزين بهذه الجائزة ثلاث شخصيات من كردستان سوريا منهم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبيد، والشهيد شرفان كوباني، والشاعر والباحث الكردي المعروف (صالح حيدو) على جهوده الأدبية في جمع الفولكلور الكردي وحمانيته، وعلى العشرات من دراساته وكتابات الهامة في هذا المجال.. هذا وقد ضم وفد حزبنا الرفيق علي شمدين (عضو المكتب السياسي في الحزب وممثله بإقليم كردستان)، و الرفيق دارا بركات (عضو اللجنة المركزية)، والرفيق رضوان شيخو (كادر اللجنة المركزية).

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## برقية تعزية من مكتب الاعلام المركزي للاستاذ حسن جنكو بوفاة شقيقه الاكبر



الرفيق حسن جنكو (عضو المكتب السياسي لحزبنا، ومسؤول مكتب الاعلام المركزي)..

تحية وبعد:

بحزن شديد تلقينا نبأ وفاة شقيقكم الأكبر وعميد أسرتم المغفور له (علي حاج خليل جنكو)، وبهذه المناسبة الأليمة نتوجه إليكم باسم (الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا)، ومن خالكم إلى عموم آل جنكو بتعازينا الحارة، متمنين لفقيدكم الرحمة وجنات الخلود، ولكم الصبر والسلوان..

٢٨/٤/٢٠٢٥

مكتب الاعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

## حسن جنكو : المؤتمر الكردي في سوريا بين حلم طال انتظاره وتحديات الواقع المرير



كان عقد المؤتمر الكردي في سوريا حلمًا يراود وجدان كل كردي، أينما كان موقعه ومهما اختلف انتماءه السياسي أو الاجتماعي. لقد شكّل انعقاد المؤتمر خطوة مفصلية تحمل دلالات عميقة، سواء في التعبير عن اللحظة السياسية الراهنة، أو في إظهار الحاجة الماسة إلى التغيير المنشود على المستوى الوطني السوري عموماً، وعلى الصعيد القومي الكردي خصوصاً.

منذ تأسيس الدولة السورية الحديثة، لم تُعر السلطات المتعاقبة في دمشق أي اهتمام جاد بمظلومية الشعب الكردي، الذي يمثل ثاني أكبر قومية في البلاد. بل ورثت هذه السلطات، بلا استثناء، نهج الإقصاء والتهميش، ولم تقدم سوى شعارات خاوية ومقولات مكرّرة لا تمت إلى مفاهيم الدولة العصرية واحترام حقوق المواطنة بصلة. لذا، لم يكن مستغرباً أن ترفض حكومة دمشق مخرجات مؤتمر كرد سوريا، فهي حكومة تأسست على أرضية فكرية واحدة، تعادي الديمقراطية وترفض قيام مؤسسات حديثة مستقلة، سواء على صعيد السلطة التشريعية أو القضائية أو غيرها من المفاصل الأساسية لأي نظام عصري يحترم تعددية القوى السياسية والاجتماعية.

إن الردّ الحقيقي على موقف السلطة المركزية لا يكمن في السجلات أو الخطابات الفارغة، بل في الانفتاح الجاد والمسؤول بين كافة القوى السياسية الكردية على قاعدة وحدة المصير والمستقبل المشترك، بما يواكب حجم التحديات التي تواجه الشعب الكردي وقضيته العادلة.

وفي هذا السياق، لا يمكن للإدارة الذاتية، التي حققت نجاحات ملموسة في مواجهة الإرهاب، أن تواصل تقدمها دون معالجة جادة لنقاط الضعف والخلل التي باتت تهدد بنيتها الأساسية. فالبنية التحتية من ماء وكهرباء وشبكات طرق أصبحت شبه مدمرة، وقطاع التعليم يعاني في ظل اقتراب مواعيد الامتحانات، حيث لا يزال مصير طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية معلّقاً في المجهول.

تُضاف إلى هذه الأزمات معاناة آلاف الأسر التي تعيش حالة فقر مدقع، زادت موجة الجفاف حرماناً من موسم رزقها السنوي، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود وتداعياته على مجمل المواد الأساسية، إلى جانب فرض الضرائب والأتاوات الموسمية، وتفشي مظاهر الفساد في بعض مفاصل الإدارة.

اليوم، الحاضنة الشعبية التي لطالما شكلت السند القوي للإدارة، بدأت تصرخ تحت وطأة الأوجاع، وهي رسالة لا ينبغي تجاهلها. فالتاريخ علمنا أن تجاهل صوت الناس هو أول الطريق نحو الانهيار.

لقد انتهى زمن الاكتفاء بدغدغة العواطف وشحن الهمم بالخطب الحماسية، والاستعداد الحقيقي لمواجهة الأزمات والعواصف القادمة لن يتحقق إلا عبر مراجعة شاملة للسياسات، تركز على إصلاح حقيقي يلبي احتياجات الناس ويحصن الجبهة الداخلية، بدلاً من تقييدها بسياسات الإنشاء المجاني والشعارات الجوفاء.

## علي شمدين : أول الغيث ندوة..



خلال متابعتي للندوات الحوارية التي أدارها الرفيق أحمد سليمان (نائب سكرتير حزبنا)، في العاصمة دمشق خلال (٢٩-٢٠٢٥/٤/٣٠)، والتي شارك فيها نخبة من المثقفين والسياسيين المهتمين بالشأن الوطني عموماً وبالقضية الكردية في سوريا وأفاق حلها بشكل خاص، والتي أقيمت في أعقاب اختتام أعمال (كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي في غرب كردستان)، وردود الأفعال الحاقدة التي أطلقها الشوفينيون من الوسط العربي حول نتائجه، حيث تمحورت معظم تلك الردود حول اتهام القائمين على الكونفرانس بالتآمر ومحاولة تقسيم البلاد والإنفصال عنه، حينها تذكرت عصر المنتديات والطولات المستديرة التي كان حزبنا الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا وسكرتيره الراحل الرفيق (حميد درويش)، من أبرز روادها وخاصة خلال السنوات الأولى من بداية عهد بشار الأسد، والتي كانت تضم معظم الرموز السياسية والثقافية المعارضة حينذاك لنظام البعث، من أمثال (جاد الكريم الجباعي، وشبلي الشامي، ورياض سيف، جورج صبرا، ياسين الأخرس، ياسين حاج صالح، منير الخطيب، عبد الحفيظ الحافظ، عمر كوش، أكرم البني، يوسف مريش، سامر العطري..إلخ).

لقد نتجت تلك النشاطات في عام (٢٠٠٥)، بتشكيل أول إطار تحالفي ضم مختلف القوى والشخصيات السياسية والثقافية ومن مختلف الانتماءات السياسية والدينية والقومية، وسمي ذاك الإطار باسم (إعلان دمشق)، الذي أقر في برنامجه حينذاك (بضرورة حل القضية الكردية في سوريا حلاً ديمقراطياً عادلاً)، ولعل الخيط الذي يربط هذه الندوات التي يقيمها اليوم الرفيق أحمد سليمان بتلك الندوات التي كانت تقام في دمشق منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف، والقاسم المشترك الذي يجمع المرحلتين معاً هو الشعور العميق بالخيبة تجاه هذه المواقف الشوفينية الصادرة من الوسط العربي ضد القضية الكردية في سوريا، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، والتي تعيد إنتاج خطاب الكراهية والتخوين ضد الكرد، هذا الخطاب الممجوج الذي ظل نظام البعث يردده من دون جدوى لأكثر من ستة عقود، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على عدم اتعاض الأنظمة الشوفينية اللاحقة من تجارب سابقتها، مثلما يدل في الوقت نفسه على فشل القوى الوطنية الديمقراطية من الوسطين (الكردي، والعربي)، في مهمة التعريف بعدالة هذه القضية الوطنية التي هي قضية العرب مثلما هي قضية الكرد أنفسهم، وأن مسؤولية حلها تقع على الجانب العربي مثلما يقع على عاتق الجانب الكردي، وأن هذه الردود الشوفينية تنذر بالأفاق المظلمة التي تنتظر الإدارة الجديدة التي أن لها أن تقوم بإسكات مثل هذه الأصوات.

الحقيقة أن هذا الواقع الكارثي الذي نعيشه اليوم، قد أعاد الشعب السوري بمختلف مكوناته القومية والدينية، مهزوماً إلى نقطة الصفر، وذلك نتيجة احتكار هيئة تحرير الشام للسلطة وتفردا بقيادة الدولة والمجتمع، فأجهضت آمال التغيير التي دفع الشعب السوري ضريبتها من دموع ودماء الملايين من أبنائه من الشهداء والمعوقين والمفقودين واللاجئين والمشردين والمحرومين من كل فرص الحياة والعيش الكريم، وعادت لتدور من جديد ضمن دائرة شوفينية مغلقة مرسومة بلون واحد.

حيث تهيأت لهيئة تحرير الشام، مع سقوط بشار الأسد، فرصة تاريخية نادرة وفريدة من نوعها لتقفز في غفلة من الزمن إلى القصر الجمهوري في دمشق، وتقتع الجميع وخاصة السوريين الذين أنهكتهم الحرب المدمرة طوال عقد ونصف، باستعدادها للتغيير السلمي وبناء دولة مدنية تسودها العدالة والمساواة ويقودها حكم رشيد يعكس ألوان النسيج الوطني المتنوع بألوانه الزاهية، وينظمها دستور عصري يضمن حقوق المواطنين وحقوق جميع المكونات القومية والدينية والثقافية والاجتماعية من دون تفرقة عنصرية أو تمييز شوفيني.

لا شك بأن المجتمع الدولي والإقليمي لم يكن هو الآخر غافلاً عن هذا التغيير الذي جرى في وضوح النهار، وقد أبهره فرار الأسد بلمح البصر، وانهيار نظامه المنخور بذلك الشكل الدراماتيكي المخيب لحفائه المقربين، الأمر الذي شكل المسمار الأخير في نعش الوجود الإيراني والهلال الشيعي ليس في سوريا فقط وإنما في المنطقة كلها، فبدأت الوفود تتسابق إلى دمشق، كل جهة تريد فيها موطناً لقدمها تقودها إليها بوصلة مصالحها، هذا إلى جانب إجماعها، باستثناء تركيا وقطر، على بعض المبادئ الأولية التي ألزمت بها الإدارة الجديدة مقابل منحها الشرعية اللازمة، وفي مقدمتها إلزامها بحماية المكونات وخاصة المكون الكردي، وتثبيت حقوقه دستورياً وضمان مشاركته فعلياً في بناء سوريا الجديدة وإدارتها بشكل حقيقي.

الجميع كان يجزم بصعوبة الإختبار الذي يخوضه الرئيس المؤقت (أحمد الشرع)، لا بل استحالة نجاحه في تجاوز الامتحان، فظل يدعي المرونة والاستعداد للتغيير وقد خطا بالفعل خطوات شكلية في هذا الاتجاه، إلا أن الرافعة العقائدية التي أوصلته إلى سدة الرئاسة قد أحكمت الطوق عليه إلى درجة أنها باتت تحاصره بداخلها ولا يمكنه أن يتحرر منها، حيث أحكمت قياداتها السيطرة على مفاصل الحكم واستولت على المواقع السيادية كلها، الأمر الذي يضعه في مواجهة تحديات مصيرية أهمها الإسراع في إقرار حقوق المكونات، وخاصة المكون الكردي الذي أبدى ممثلوه في كونفرانسهم الأخير المرونة الكاملة للمشاركة الفعلية (عسكرياً وإدارياً وسياسياً)، في بناء الدولة السورية الجديدة على أسس ديمقراطية لامركزية تضمن حقوقهم الدستورية، ولهذا فإن الحركة السياسية الكردية مدعوة لمواصلة ما بدأته قبل عقد ونصف، ومتابعة نضالها السلمي من أجل انتزاع حقوقه من دون يأس أو ملل بالتعاون مع المكونات الأخرى التي تجمعها معاناة مشتركة، والتي بدون الاعتراف بحقوقها لن تستقر البلاد أو تهدأ، ولعل الندوات التي أقامها الرفيق أحمد سليمان هي أول الغيث على هذا الطريق.

## فارس عثمان : سوريا وطن ممزق وهوية تحت الانقاض



فارس عثمان

منذ انطلاق الحراك السوري "الثورة السورية" عام ٢٠١١، تحوّل الصراع تدريجياً من مطالب شعبية تجسدت في المطالبة بـ "الحرية والكرامة"، ثم تحولت إلى ثورة عارمة ضد الاستبداد، وعندما لجأ النظام إلى عسكرة الثورة، تحول هذا الصراع تدريجياً إلى حرب أهلية ذات أبعاد طائفية وإقليمية، خاصة بعد تدخل إيران وحزب الله وروسيا بشكل مباشر وتبنت وجهة نظر النظام. لكن الطائفية لم تكن نتيجة تلقائية لهذا التحول، بل كانت أداة ممنهجة استُخدمت ببراعة منذ أحداث حماة ١٩٨١. واليوم، بعد أكثر من عقد من الدم والدمار، تظهر نتائج الصراع الطائفي في سوريا كجروح مفتوحة في جسد الوطن.

من خلال تفكك المجتمع السوري، فالتفتة بين مكونات الشعب السوري تأكلت، وتحوّل التنوع المذهبي والديني والقومي، الذي كان في يوم من الأيام مصدر غنى، إلى أرض خصبة للتخوين والخوف المتبادل، وطغى خطاب الكراهية على وسائل الإعلام، والمنصات السياسية، وحتى في تفاصيل الحياة اليومية. وقد أحكم النظام السوري سيطرته مجدداً عبر استثمار الخوف الطائفي، حيث قدم نفسه كحامٍ للأقليات، خصوصاً الطائفة العلوية، محولاً بذلك الطائفة إلى دروع بشرية لحماية سلطته. ونجح في تصوير الثورة على أنها "مشروع سني متطرف"، ليكسب دعماً دولياً ضمنيًا، خصوصاً في الادعاء بأنه يخوض الحرب على الإرهاب.

وبذلك لم تبق الطائفية مجرد عرض جانبي، بل جوهر استراتيجي البقاء.

ومن أخطر نتائج الصراع الطائفي كانت سياسات التهجير الممنهج، حيث تم تهجير عشرات الآلاف الذين أخرجوا من مناطقهم لأسباب طائفية مباشرة، كما حدث في الزبداني، دريا، حمص القديمة، وبلدات ريف دمشق.

وساعدت على ذلك عمليات "المصالحات" التي أشرف عليها روسيا بدلاً عن النظام والتي كانت غطاءً لتهجير مذهبي مغلف بوعود كاذبة.

وهو ما أدى إلى تقسيم غير معلن لسوريا على أسس مذهبية ومناطق نفوذ، باتت تُدار فعلياً من قوى محلية طائفية أو خارجية ذات أجندات مذهبية واضحة. وذلك انهارت فكرة المواطنة بشكل تدريجي، حتى أصبح الانتماء الطائفي معياراً للحياة أو الموت، للسجن أو النجاة، للعمل أو الإقصاء، وتلاشى أية إمكانية لحكم مدني أو وطني. حيث أصبح الولاء وخاصة في المناطق الداخلية من سوريا للطائفة بدلاً من الكفاءة التي تراجعت عشرات الخطوات إلى الخلف وتلاشت في بعض المناطق نهائياً. لذلك الهوية السورية، أكبر ضحية لهذا الصراع ومعها هوية المواطن السوري، التي تحولت من "ابن الدولة" إلى "ابن الطائفة".

وبدلاً من العمل من أجل مداواة الجراح والبحث عن حل وطني، تحوّلت سوريا إلى ساحة حرب إقليمية، وأصبح الدم السوري وقوداً لصراع المذاهب العابرة للحدود. وتم البحث عن تغذية الثارات الطائفية التي تعود لآلاف السنين.

واليوم من الصعب جدا ترميم الثقة بين الطوائف بعد كل هذا الكم من القتل والدمار والاحداث الدامية في الساحل السوري وفي مناطق الدروز "جرمانا، أشرفية صحنايا، السويداء". والأمل معقود على الجيل الجديد من أجل يتجاوز الطائفية لا بالشعارات، بل ببناء مؤسسات عادلة، وتربية سياسية جديدة، واعتراف متبادل.

لكن هذا لن يحدث إلا إذا تمت محاسبة من أشعل نار الطائفية وروّج لها وأحرق بها الوطن، فبدون عدالة، لن تقوم لسوريا قائمة.

## نواف حسن : الكرد طلاب حقوقٍ مشروعة ودعاة حوارٍ وسلام



المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث عام ١٩٦٦، والذي هدف إلى إعادة توزيع ملكية الأراضي على الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا بطول ٣٥٠ كم وعمق يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ كم. وقد استولت الدولة على مساحة تُقدّر بـ ٤٦٢ ألف هكتار، بحجة تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي. إلا أن الواقع كشف نوايا أخرى، إذ تم إنشاء ٣٩ قرية نموذجية، وجلب آلاف العائلات العربية من محافظتي الرقة وحلب بحجة غمر أراضيهم بسد الفرات، رغم أن السد نفسه كان كفيلاً بريّ أراضيهم.

أما في عهد الأسد الابن، فقد ساءت الأوضاع أكثر،

لدرجة جعلت البعض يتربص على عهد والده. لم تُحل قضية الإحصاء الاستثنائي، بل استمر التعامل مع عشرات الآلاف من الأكراد على أنهم "مكتموم القيد"، بلا هوية ولا حقوق، فيما شهدت العلاقات السورية-التركية تقارباً على حساب الكرد، تُوج بتعديل اتفاقية أضنة الأمنية عام ٢٠١٠ بين وزير الخارجية السوري وليد المعلم والتركي أحمد داود أوغلو، والتي نصّت على تشديد الإجراءات الأمنية والتعاون في مواجهة "الجماعات الإرهابية" - وهو توصيف طال الكرد ظلماً.

ومن المحطات المؤلمة أيضاً ما شهدته مدينة قامشلو في ١٢ آذار ٢٠٠٤، حين أشعلت فتنة كبيرة بين العرب والكرد، كانت نتيجة للسياسات المتعمدة في ضرب النسيج المجتمعي.

واليوم، ومع تولي الرئيس أحمد الشرع قيادة البلاد، فإننا نأمل أن يتم الوقوف ملياً على المظلومية التاريخية للشعب الكردي، والاستفادة من أخطاء النظام السابق، والعمل على تحقيق العدالة بإعطاء الكرد حقوقهم القومية المشروعة ضمن وحدة البلاد أرضاً وشعباً، والاعتراف الدستوري بهويتهم القومية.

لقد كان للكرد دور محوري في الحياة السياسية في سوريا، وساهموا بإيجابية في حماية السلم الأهلي وتعزيز أسس العيش المشترك رغم كل أشكال التهميش والتمييز التي تعرّضوا لها. ولذلك فإنهم يستحقون أن يكونوا جزءاً فاعلاً في إدارة البلاد، فهم - كما كانوا دائماً - طلاب حقوقٍ مشروعة، ودعاة حوارٍ وسلام.

لطالما كان الشعب الكردي من دعاة السلام والأمان، وسيظل كذلك دائماً وأبداً. وعلى الرغم من الظلم والاضطهاد الذي تعرّض له عبر التاريخ، فقد عاش الكرد على أرضهم التاريخية وساهموا في بناء الحضارة الإنسانية إلى جانب شعوب المنطقة، وأسّسوا العديد من الدول والإمارات.

إلا أن إحدى أبرز المحطات المفصلية في تاريخ الكرد كانت نتيجة معركة جالديران عام ١٥١٤ بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، حيث أدى الصراع إلى تقسيم كردستان بين القوتين، وتم تثبيت هذا التقسيم بموجب معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم تركيا "الرجل المريض" - الإمبراطورية العثمانية - بين بريطانيا وفرنسا وفق اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، ونتج عن ذلك ضم جزء من كردستان إلى الدولة السورية. ومنذ ذلك الحين، ارتبط مصير الشعب الكردي في هذا الجزء بسائر مكونات الشعب السوري، وكان لهم دورٌ مشهود في نيل استقلال سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦.

بعد سقوط حكم أديب الشيشكلي في ٢٥ شباط ١٩٥٤، دخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة تميّزت بأجواء ديمقراطية وانفتاح نسبي، أُجريت خلالها انتخابات برلمانية وسمح بتأسيس الأحزاب السياسية. واستغل مجموعة من المناضلين الكرد تلك الأجواء لتأسيس أول حزب سياسي كردي في سوريا، وأثبت الكرد خلال هذه المرحلة دورهم الوطني الفاعل ومواقفهم السياسية المسؤولة، وهو ما وثّقه المنهج السياسي للحزب الوليد آنذاك.

رغم هذه المواقف الوطنية، تعرّض الشعب الكردي لسياسات تمييزية مجحفة، كانت أبرزها عقب انهيار الوحدة بين سوريا ومصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١، وتسلم حزب البعث السلطة. إذ بدأ تطبيق سياسات استثنائية، أولها الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة وحدها دون بقية البلاد، والذي جرّد بموجبه أكثر من ١٢٠ ألف مواطن كردي من الجنسية السورية، بموجب المرسوم رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٢، ليصبحوا "أجانب" في وطنهم وعلى أرض أجدادهم.

تواصلت السياسات الشوفينية في عهدي الأسد الأب (منذ ١٩٧٠) والأسد الابن (منذ ٢٠٠٠)، وكان مرجعها الأساس كراس محمد طلب هلال الصادر عام ١٩٦٢، والمعنون: "دراسة حول محافظة الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والقومية"، والذي تضمّن طروحات خطيرة ذات طابع عنصري، استُخدمت لاحقاً كأساس لسياسات رسمية.

ومن أبرز هذه السياسات مشروع "الحزام العربي" الذي نُفذ عام ١٩٧٤ لتنفيذاً لقرارات

## فرهاد حاج درويش : سوريا بين الألم والصمت وطن يبحث عن ملامحه الضائعة



في عام ٢٠٢٥، لا تزال سوريا تترنح فوق ركام أكثر من عقد من الحرب والانقسام والانهايار ما بين حدود ممزقة وسلطات متنازعة وأصوات خافتة لمواطنين أنهكهم الجوع والخوف والخذلان تبدو البلاد وكأنها تعيش في زمن خارج الزمن حيث لا حرب تنتهي ولا سلام يبدأ.

منذ عام ٢٠١١، بدأت القصة بمطالب بسيطة حرية كرامة وعدالة لكن تلك المطالب تحولت بسرعة إلى دم ودمار وانقسام أفقي في جسد الوطن اليوم وبعد كل هذا الزمن لم يتحقق لا التغيير المنشود ولا بقي الاستقرار الذي ادّعه من تمسك بالسلطة.

ما نعيشه اليوم ليس مجرد أزمة سياسية بل انهيار أخلاقي اقتصادي اجتماعي وسقوط حاد في المعايير الإنسانية لقد تحولت الدولة من راعٍ للمواطن إلى طرف في صراع معقد والمواطن من شريك في الوطن إلى ضحية دائمة له.

في مناطق الداخل السوري لا حديث يعلو فوق الغلاء راتب الموظف لم يعد يشتري أبسط احتياجات الأسبوع الأدوية نادرة والمحروقات عملة نادرة والكهرباء ضيف عابر طوابير الخبز تزداد طولاً و عرضاً والناس تُصنّف بين من ينتظر الحوالة الخارجية ومن يمدّ يده للدين ومن يقبل بأي عمل مهما كان مذلاً.

أما في الشمال حيث الفصائل المعارضة تسيطر فالوضع ليس أفضل تنقلات خاضعة لحواجز مسلحة سلطة الأمر الواقع الإسلامية المتطرفة تفرض نمط حياة متشددة والمدنيون يدفعون الثمن تحولت إلى بقعة منسية لا يعرف العالم عنها سوى أنها "أرض نزاع" بينما فيها أطفال يكبرون دون تعليم وأمّهات يعشن تحت التهديد الدائم.

وفي مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية ثمة استقرار نسبي لكنّه هش تعيقه التدخلات التركية والضغوط السياسية،

لكن ربما ما هو أكثر وجعاً من الجوع والقصف هو الصمت صمت السوريين أنفسهم الذين تعبوا من الكلام وملّوا من تحليل الأزمة وأيقنوا أن الصوت العالي لا يغيّر شيئاً وصمت العالم الذي أنهكه الملف السوري حتى بات يُختزل في نشرات الأخبار بثوانٍ قليلة عن "قصف متجدد" أو "اجتماع أممي بلا نتيجة".

هذا الصمت ليس حياة بل تواطؤ غير معلن كل الأطراف الدولية التي زعمت يوماً أنها "مع الشعب السوري" باتت اليوم مشغولة بحروبها الأخرى وسوريا تُركت تواجه مصيرها بمفردها

رغم كل شيء لا تزال هناك جنود لا تموت في كل مدينة سورية، ثمة أناس يُصلحون ما تهدم ينظفون شارعاً يدرسون طفلاً يزرعون شجرة رغم أنهم يعرفون أن لا أحد سيشكرهم هم الذين يُيقون هذا البلد على قيد الحياة بعيداً عن الشعارات والخطابات.

الدولة المدنية في سوريا ليست حلماً بعيداً، بل ضرورة للنجاة دولة تعترف بحق الاختلاف تحكم بالقانون لا بالبنديّة تقوم على المواطنة لا على الطائفة أو الولاء لكن هذا لن يتحقق بقرار من الخارج ولا بانقلاب داخلي يحتاج إلى إرادة حقيقية من الناس إلى نخب جديدة لم تُلخّ يدّها بالدماء وإلى فرصة للحديث عن المستقبل لا القتل والدمار.

ما نعيشه اليوم ليس قدراً بل نتيجة خيارات خاطئة وتراكمات طويلة لكن التغيير ممكن إن توافرت له شروطه وحتى ذلك الحين سيبقى السوريون يتحدون الصعاب بطريقتهم رغم المآسي والقتل اليومي وبالعلم رغم الانهيار.

## رضوان شيخو : من فصول التراجيديا السورية



ما جرى ويجري في سوريا منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد، يكاد لا يمتاشي مع أي منطق سياسي سليم، الأمر الذي أربك المراقبين السياسيين وجعل العديد من الدول في حيرة من أمرها فيما يخص الموقف من السلطات السورية الجديدة. لتتقسم ما بين داعم للنظام الجديد بدعوى تثبيت الأمن والاستقرار في هذا البلد الذي عانى ولا يزال يعاني من فقدان الثقة التي عمل النظام البائد على تكريسها بين كافة أبناء ومكونات الشعب السوري على مدى ستة عقود من الزمن، وما بين من يتعامل بحذر وريبة والتأكيد على النظر إلى الأفعال على أرض الواقع، وليس بالنظر إلى الأقوال المعسولة والتصريحات الشفهية.

فرغم أن معظم الدول، وبخاصة تلك التي كانت تملك مفاتيح التغيير في الوضع السوري، قد منحت الفرصة للإدارة الجديدة، وبشكل خاص الرئيس الجديد، ليحوز على ثقة الأطراف الدولية المعنية، وأن يقوم بالخطوات اللازمة للتغيير والابتعاد بسورية وشعبها ومختلف أطرافها عن التجربة الفاشلة للحكم المركزي الاستبدادي، إلا أن ما تمّ على أرض الواقع لم يتخطَ كثيراً إعادة إنتاج تلك التجربة المريرة الفاشلة من نمط الحكم الذي يتجاهل الحياة الديمقراطية تجاهلاً تاماً، وإن بلباس مختلف من حيث الشكل الظاهري.

وقد تجلّى ذلك باستماد الرئيس الجديد "شرعيته" من مجلس عسكري مؤلف من فصائل لا تمتلك سجلاً نظيفاً بما يكفي لمنح تلك الشرعية، ومن بعدها جاءت خطوة عقد مؤتمر "الحوار الوطني" ناقص التمثيل، الذي لم يكد يمثل أكثر من لون واحد من بين جميع أطراف الشعب السوري، لتلي ذلك خطوة تشكيل الحكومة التي لم تغلح في تخطي سابقتها من الخطوات.

ناهيك عمّا تمّ من ارتكاب للمذابح على الهوية، والتي لم تنتف حتى الآن، وإن كان ذلك بذريعة الردّ على محاولة فلول النظام الساقط، إلا أنّ مثل تلك الأعمال تبدو منسجمة تماماً مع بنية وتركيبة وأيديولوجية السلطات والأدوات التنفيذية الجديدة، المتكونة من فصائل جهادية تكفيرية لا تصلح لقيادة مرحلة التغيير في هذا البلد المكروم، الذي لم يحظ بفرصة للعيش في ظل ديمقراطية حقيقية يشعر الناس من خلالها بممارسة حقوقهم كاملة والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وفي تقرير مصير البلاد ونمط نظامه السياسي بالشكل المطلوب.

ويبدو جلياً أن بعض الخطوات التي يمكن تسميتها بـ"الإيجابية" على صعيد هذه المنطقة أو تلك، لم تتبع من حاجة موضوعية أو قناعة بالحلول السلمية أو الديمقراطية، أو اعترافاً بالتعددية والحقوق القومية، ولم تعد كونها مفروضة من جانب المجتمع الدولي، الذي بدأ يرسل إشارات عدم الرضى والتراجع عن الاعتراف ومنح الشرعية للسلطة الجديدة.

وإنّ هذه التناقضات الفاضحة في الممارسات والسياسات المتبعة، تبدي انعكاساً واضحاً لمدى تدخل القوى الخارجية، الإقليمية منها والدولية، في الشأن السوري الداخلي، الأمر الذي أشعر غالبية أطراف الشعب السوري بالخيبة والخذلان. هذا الشعب الذي لم يحصل إلا على فرص الاختيار بين ما هو سيء وما هو أسوأ على مدى أكثر من نصف قرن. فحتى وإن بدا الرئيس الجديد "براغماتياً" وأراد أن يبدو بمظهر الناجح على أكثر من صعيد، إلا أنّ القوى الراديكالية، وممارساتها التي تشعر بأن لها الفضل في إيصاله إلى سدة الحكم، لا تبدو بأنها تشكل الأداة التنفيذية الناجعة لتنفيذ مثل تلك المهام، لا تستطيع تلك الفصائل الانسلاخ عن ممارساتها وخلفيتها الأيديولوجية المتطرفة، كما لا تصلح لقيادة مجتمع ملؤه التثؤن والتعقيدات من نوع المجتمع السوري.

هذا ناهيك عن القضايا السياسية والعسكرية الإقليمية الشائكة والمعقدة التي يواجهها الحكم الانتقالي الجديد، إضافة إلى الإرث الثقيل، والبلد شبه المدمر، والاقتصاد المتهاك، والحاجة الماسّة إلى تمويل إعادة الإعمار، وربما إعادة بناء حتى الإنسان في الكثير من المناطق، وغير ذلك من الإشكاليات التي خلفها النظام البائد.

## شورش درويش : الحرب على شرق الفرات خطأ حسابي أكيد



مؤقتاً لسوريا سوى رهط من الفصائل المسلحة، وكان الأمر جرى في إطار موافقة تركية على منح الشرع الشرعية اللازمة حيث حضر اجتماع «التتويج» يوم ٣١ يناير/كانون الثاني الماضي الفصائل الموالية لأنقرة، إلى جانب هيئة تحرير الشام وبعض الفصائل محدودة الأثر، في ظل غياب تام أو استبعاد موجّه لقادة الجبهة الجنوبية وحركة «رجال الكرامة» و«قسد»، الأمر الذي يجعل الموضوع أقرب لفرض صيغة أمر واقع للتخلص من الشروط والواجبات التي قد تفرضها تلك الفصائل المستبعدة. فوق أن شكل التعيين العسكري للرئيس يشي بلامح حكم فصائلي على الطراز المملوكي. فبعد أن كانت الجيوش الانقلابية مصدراً للسلطة غير المنتخبة، فإن الفصائل أصبحت مصدر الشرعية، ما يعني انحدار الأوضاع في سوريا نحو وضع ترسم ملامحه الفصائل بدل الجيوش، لتصبح أحد مصادر شرعية الحكم وما تنطوي عليه هذه الشرعية الفصائلية من التحكّم بقراري الحرب والسلم ورسم سياسات الدولة الاقتصادية وإعادة تشكيل مؤسساتها وصورتها العامة.

لكن ما لا يدركه المتحلّقون حول الشرع من دعاة الحرب وتكرارهم لمعزوفة «أهلاً بالمعارك» «أن الرجل ليس بمقدوره الذهاب إلى الحرب في الوقت الراهن خاصة أن لديه خزّان من الجهاديين العالميين الذين إذا جرى تفعيل دورهم القتالي قد يصار إلى استعادة العالم لذكريات «خلافة داعش» وما استوجبه حضور الجهاد الأجنبي على الأراضي السورية من تنادٍ عالميٍّ موازٍ لبناء تحالف دوليٍّ أفضت جهوده بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية إلى التخلص من دولة الخلافة الواقعة. ولعلّ الحديث عن المقاتلين الأجانب يذكّر بوجود زهاء ١٥ ألف مقاتل أجنبي منضوٍ في هيئة تحرير الشام أو يقف إلى يمينها. رضخ بعض أولئك الجهاديين لمشينة الهيئة وعطلّ فكرة الجهاد خارج الحدود السورية. وبعضهم يعتكف في المناطق النائية بسوريا يقلب رأيه الفقهي. والبعض الآخر قرر الالتحاق بالسلطة الجديدة بشكل نهائي. والحال، قد يتسبّب إشعال الحرب على شرقي الفرات في قيام سلطة جهادية على قاعدة «المغرم والمغرم».

من المفيد الإشارة إلى عامل مضاعف لا يجعل الحرب خياراً مناسباً. فمن بين المشكلات التي تؤرّق حكام دمشق، يظهر ملف تنظيم داعش الذي بدأ نشاطه يتنامى في البادية وما يزال الآلاف من عناصره يقبعون في مرافق الاحتجاز التي تديرها «قسد». «من منظور عملي، يمثل التنظيم أحد الأشباح التي تقلق هيئة تحرير الشام. فمن شأن ارتداء قبضة «قسد» أو انفلات الأوضاع في مرافق الاحتجاز أن تدفع التنظيم لمواجهة أكيدة مع الحكومة المؤقتة

ينكشف الحديث حول مستقبل سوريا على أصوات تدعو للحرب على شمال شرقي البلاد. وفوق الهياج والكرهية اللذان يتحكمان بهذه الأصوات، فإنه يصح القول فيها بأنها فاقدة لكل إحساس بالمخاطر التي تنطوي عليها فكرة الحرب التي لا تدخل في مصلحة السوريين، ذلك أن الحرب تعني هتك المتبقي من النسيج الوطني الذي حطّمته حرب دامت أكثر من ثلاثة عشر عاماً، وتعني أيضاً فقدان المزيد من السوريين لأرواحهم وسبل عيشهم وتدمير ما تحقّق من نصر سلس وهادئ أفضى للإطاحة بحكم بشار الأسد في نهاية المطاف. كما تعني الحرب أيضاً تعطيل استحقاق الانتقال لبناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتأجيل رفع العقوبات الدولية عن دمشق وتوقيف مشاريع إعادة النظر في أوضاع أعضاء هيئة تحرير الشام المصنّفين على قوائم الإرهاب.

إلى ذلك، فإن أحوال سوريا الفقيرة والمعوزة والمدمّرة لا تشير إلى حتمية اللجوء لخيار الحرب الجديدة. فالحرب، وفق ما اختبرناه طيلة السنوات السابقة، تستنزف خزينة الدولة الفارغة أصلاً وتساهم في تدخل الخارج في الداخل. فبعد أن شارفت سوريا على بلوغ عتبة التخلص من الحضور الخارجي مع انسحاب الإيرانيين وتلاشي النفوذ الروسي، فإن الحرب قد ينجم عنها، حال وقوعها، حضور خارجي جديد يضيف لحاضر البلد طبقة جديدة من الأزمات ذات طابع الإقليمي وربما الدولي.

يتغذى دعاة الحرب على فكرة مؤداها أنه أصبح للسوريين نظام حكم ورئيس «شرعيين»، وأن من حق هذه السلطة الناشئة بسط كل سلطتها على كل الأراضي السورية سواء برضا المحكومين أم رغماً عنهم. ومن جملة ذلك، إلحاق شرق الفرات بالقوة العارية بسلطة دمشق، مستفيدين في ذلك من حالة العداء التركية المديدة للإدارة الذاتية ومن طاقة إعلامية مهولة كارهة للکرد ومشروع العيش المشترك الذي تتبناه قوى سياسية واجتماعية في الجزيرة السورية.

على أن مسألة «الشرعية» وأحقية التسلّط على قرار بقية السوريين، قد تدفعنا للمقارنة بأحوال النظام البائد حين كان يبرّر حروبه على السوريين باسم السيادة والشرعية وحق الدولة الحصري في اللجوء للعنف لبسط الأمن واستعادة النظام العام. ويضاف إلى ذلك، استناد الأسد لأحكام دستوره الذي حوّله إعلان الحرب بوصفه القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وهو ما يفقّر إليه الشرع في الوضع الراهن، أي الوضع الدستوري اللازم للخوض في مغامرة عسكرية.

واقعيّاً، ثمة حكم قائم باسم شرعية ملتبسة في هذه الأثناء، إذ لم يوقّع على ورقة تعيين الشرع رئيساً

(الهيئة)، إذ ثمة تاريخ من المواجهات الدامية بين الطرفين كانت مدن الجزيرة مسرحها الأساسي. ولا يخفى أن قدرات هيئة تحرير الشام ما تزال محدودة في مجال ملاحقة فلول «داعش» أو تأمين مرافق الاحتجاز. وعليه، فإن التفاهم حول إدارة الملف يمثل صمغ العلاقة بين «قسد» و«دمشق»، بالعكس تماماً مما يصوّره دعاة الحرب بأن «داعش» مجرد تفصيل صغير لا يستوجب الوقوف عليه.

ما لا يدركه دعاة الحرب أيضاً أن التفاوض بين السلطة الجديدة و«قسد» يمكن أن يثمر نتائج معقولة شريطة توافر الإرادة المشتركة والرعاية الدولية اللازمة. فقبل قليل من تولّي دونالد ترامب سلطاته الفعلية، دأبت إدارة سلفه جو بايدن على تكثيف اللقاءات بين «قسد» والهيئة لأجل تحقيق غايتين: التخلص من الفيتو التركي المفروض على دمشق والذي يحظر عليها أي تعاطٍ ببناء مع «قسد»، وثانياً اعتياد دمشق و«قسد» على فكرة اللقاءات المباشرة كطريقٍ وحيد للوصول إلى تفاهات مستقبلية. ولعلّ ما رشح من تلك اللقاءات، إن كان وصف بأنه إيجابي لجهة تبريد الخيار العسكري، فإنه يعكس قبولاً لفكرة الوساطة الأميركية التي قد تتجدّد في وقت لاحق.

ثمة إشارات يطلقها «إعلاميون» مقرّبون من سلطة دمشق ومتظاهرون يدعون إلى حرب عاجلة بأن الحرب على شمال شرق سوريا آتية لا محالة، مستندين في ذلك على ما يقوله الشرع وكبار مسؤوليه في السّرّ بأن الحرب «مسألة وقت». «لكن الاعتبارات أعلاه لا تشير إلى جدية مثل هذه التهديدات التي تدخل في باب الحرب النفسية وتحريض مكونات شرقي الفرات ضد سلطة الإدارة الذاتية. وفي مجمل الأحوال، تبقى مسألة إعلان الحرب خطأ حسابياً جسيماً لا يمكن أن ترتكبه سلطة مؤقتة تسعى لإقناع العالم بأنها باتت أكثر براغماتية وأقل عقابدية.

## Şandek ji Partiya Pêşverû serdana xelata kurmancan kirin

Şandekê Partiya Demokrata Pêşverû ya Kurd li Sûriyê ku ji endamê mekteba siyasî û nûnerê partiyê li Herêma Kurdistanê (Elî Şemdîn) û serkirdeyekî partiyê kak Dara Berekat pêkhatibûn serdana navenda Xelatê kirin û ji aliyê sernivîserê kovara Xelatê Hozan Efrînî û cigirê wî Dawûd Çîçek ve hatin pêşwazî kirin. Di wê hevdîtîne de behsa konferansa yekrêzî û yekhelwesta kurdî li Rojava hate gotûbêj kirin û bal hat kişandin ser giringiya wê konferansê ji bo doza gelê Kurd li Rojavayê Kurdistanê. Her weha giringiya beşdarbûna şandekê Yekîtiya Nîştîmanî ya Kurdistanê di konferansê de ku aliyekî piştewan û piştgirê mafên gelê kurde li Rojavayê Kurdistanê



## HAK-PAR, PDK-BAKUR, PSK, PWK: DIVÊ MAFÊN NETEWYÎ YÊN GELÊ KURD BÊ ŞERT BÊ NASKIRIN

Zêdetirî 300 rewşenbîr, nivîskar, siyasetmedar û nûnerên saziyên sivîl yê xwedî nêrînên cuda beşdarê komxebata bi navê "Li Hemberî Nîqaş û Geşedanên Dawî Divê Kurd Çi Bikin" bûn ku di 20ê Nîsana 2025an de li Wanê pêk hat. Di komxebatê de gelek beşdaran nêrînên xwe anîn zimên.

Di komxebata ku li Wanê hat lidarxistin de, geşedanên dawî yê li Rojhilata Navîn, rûxandina Rejîma Esed li Sûriyê, paşeroja Rojavayê Kurdistanê, gotûbêjên ên di çarçoveya 'Çek danîn û tasfiyekirina PKK' li Tirkîyê û siyaseta ku divê aktorên siyasî yê kurd li dijî van hemû geşedanên bişopînin û hwd. hatin gengeşî kirin û biryar hat dayin ku vê encamname jêrîn ji raya giştî re were parvekirin.

Di Navenda Geşedanên Rojhilata Navîn De Pirsgerêka Kurd Cîh Digre Geşedanên dawî yê li Rojhilata Navîn di heman demê de bandorê li çar parçeyên Kurdistanê jî dike. Welatê ku herî zêde di bin bandora geşedanên dawî de maye Sûriyê û Rojavayê Kurdistanê ye. Hilweşîna Rejîma Baas a 61 salî ya bi xwînî, derbeyek mezin li nîzama dijê Kurd xist û derfetên dîrokî li pêşîya Kurdên Sûriyê derxist holê.

Komxebata me girîngiyek mezin dide wê yekê ku li Rojavayê Kurdistanê hemû partiyên kurdî li dor bernameyê neştîmanî ya hevbeş hevgirtina xwe pêkbinin da ku sîdwerbigirin ji firsendên dîrokî yê ku li Sûriyê derketine pêş û li himberî rîsk û xeterîyan yekhelwestîya xwe bihûnin û ew wek şandekê hevbeş bi rêveberiya Şamê re bibin muxatab. Di vê çarçoveyê de komxebata me hevdîtina birêz Mesûd Barzanî û Mazlûm Ebdî ya li Hewlêrê a 16ê Çileyê 2025an û hewlên Hikumeta Herêma Kurdistanê yê diplomatîk bi dewletê herêmê û hevdîtînen bi aliyên kurdî re erênî dibîne û bi hemû awayî piştgirîya hewlên yekrêzî û nêzîkbûnîyê dike.

Yek ji welatê ku geşedanên dawî yê li Rojhilata Navîn bandor lê kirîye jî Tirkîyê ye. Geşedanên li herêmê pirsgerêka kurd dîsa xiste rojeva Tirkîyê. Pêvajoya ku di Cotmeha 2024'an de bi banga Dewlet Bahçelî dest pê kir û bi hevdîtînen bi Ocalan re li Îmraliyê dewam kir, lez da nîqaşên li ser pirsgerêka Kurd. Ji aliyê din ve hikûmeta Tirkîyê heta niha ji bo çareserîya pirsgerêka kurd ti bernameyê dernexistiye holê. Berovajî wê yekê, hê jî pirsgerêka kurd bi PKK û terorê re girê dide û naveroka rastîya pirsgerêkê vedîşêre.

Di lihevkerîna Dewleta Tirk û Ocalan a di 27ê Sibata de derketibû pêş ku PKK dest ji çekan berde. Çek berdana PKKê gavekê erênî ye. Ji bo dawîlêhatina mirinan û dawîlêhatina tundiyê, danîna çekan gavekî girîng e.

Lê ev bi tena serê xwe nayê wateya çareserîya pirsgerêka Kurd û Kurdistanê, her weha ev yek aştî û aramîyekî berdewam jî peyda nake.

Ji Bo Çareserîya Pirsgerêka Kurd û Kurdistanê Têgihîştînek Berfireh, Radîkal û Wekhevîxwaz Pêwîst e

Beriya her tiştî divê pirsgerêka Kurd û Kurdistanê rast û dirust were pênasîkirin.

Miletê Kurd ku welatê wî hatiye parçekirin û parvekirin, bi tevî her cure polîtîkayên zext, înkâr, îmha û asimîlasyonê heta roja me ya îroyîn jî, hebûna xwe parastîye û li ser axa xwe wek neteweyek qedîm, xwedî

zimanê xwe yê dewlemend û çanda xwe ya xurt e.

Li Tirkîyê û Bakurê Kurdistanê nifûsa Kurdan nêzî 30 milyon e.

Mafê netewa Kurd e ku li Kurdistanê jîyanekî bi rûmet û dûr ji bindestî û tirs û xofê, di nav azadî û ewlehiyê de bijî. Wek her miletî mafê miletê kurd jî heye ku bi azadî li ser paşeroja xwe biryarê bide, li welatê xwe bi statuyê siyasî xwe bi rêve bibe û li dijî zilm û zordestiyê li ber xwe bide.

Li gorî pêkhateya pîrneteweyî, pîrçandîyê, divê Dewleta Tirkîyeyê bi şewazeke federal ya li ser esasê şîrkatîyê wekhevîyê ji nû ve were avakirin.

Divê ziman, çand û maf û azadiyên demokratîk ên Kurdên li metropolên Tirkîyeyê dijîn, bi tevahî bîna naskirin û rê bide ku kurd li cîhanê ku lê pir in, xwe bi rêve bibin.

Divê dawî li polîtîkayên qirêj, biçûkxistinê û asimîlasyonê bi taybetî yê li ser jin û ciwanên civaka Kurd bê anîn. û piştgirî li têkoşîna wekhevî û azadîya jinan bê kirin.

Komxebata Me Balê Dikişîne Ser Wê Yekê Ku Ji Bo Avakirina Demokrasiyê Li Gorî Pîvanên Gerdûnî û Çareseriyekî Edlane û Wekhevî a Pirsgerêka Kurd, Hewcedarî Bi Gavên Jêrîn Hene

Ji bo çareserîya pirsgerêka Kurd avakirina hawîrdoreke azad, demokratîk, ji tundiyê dûr ferz e.

Pêvajoyêke muhtemel a ku jibo çareserîya pirsgerêka Kurd dest pê bike, divê vekirî û şefaf be û bi beşdariya hemû aliyên Kurdistanê birêve biçê.

Divê Dewleta Tirk bi Kurdên her çar parçeyên Kurdistanê re bikeve nava diyalogê û rêz li mafê xwerêvebirina gelê me bigire.

Ji bo di siyaseta de dawîlênanîna tundiyê divê bi lezgîni hemû alî gavên pêwîst bavêjin.

Divê rastiya neteweya Kurd bê naskirin, maf û azadiyên bîngehîn ên ku bîngeha netewebûnê ne, bi destûrî bêne garantîkirin.

Em carekî din didin xwîya kirin:

Divê mafên netewî yê rewa yê neteweya Kurd tu car nebe mijara bazarê, bê şert û merc zûtirîn dem de werin naskirin.

Ger em hêza xwe bikin yek, teqez em ê bi ser bikevin.

20.04.2025 Wan

Partiya Maf û Azadîyan (HAK-PAR)

Partiya Demokrata Kurdistanê -Bakur (PDK-Bakur)

Partiya Sosyalîst a Kurdistan (PSK)

Partiya Welatparêzên Kurdistanê (PWK)



## Hişmend Şêxo : Nêrînek di derbarê Rêkeftina Helebê de

Di 10 / 3 / 2025an de rêkeftinek dîrokî di navber fermandarê Hêzên Sûriya Demokratîk cinêral Mezlûm Ebdî û serokê demkî yê Sûriyê berêz Ehmed Elşer' li paytexta Sûriyê li Şamê hate îmzekirin û bû cîyê rojeva hemû alavên ragihandina Kurdî, Erebi û Çihanî.

Herwiha rihetiyek bi xwe re anî û di nav hemû civaka Sûrî de peydakir.

Piştî demeke kurt ji îmzekirina wê rêkeftina dîrokî û di 1 / 4 / 2025an de rêkeftineke din di navber Encûmena giştî ya herdu taxên Şêx Meqsûd û Eşrefiyê û hikûmeta Sûriyê li parêzgeha Helebê hate îmzekirin.

Rêkeftina Helebê naveroka wê ji Çarde xalan pêk hatîye û li gor ku mirov rewşê bi nazikî û hûrbînî dixwîne tê nasîn ku ev rêkeftina berdewamiya rêkeftina Dehê Avdarê ye, herwiha komîteyên cîbicîkirina wê jî xuyaye herdu aliyan xwestine ji Helebê dest pêbikin.

Di vê derbarê de û ji ber gelek nerîn û gotinên cuda ez dixwazim bendên vê rêkeftinê ji we re xuya bikim :

Li ser bingeha pêşvebirina pêkve jiyana hevbeş û parastina aştîya sivil û pêkanîna armancên şoreşa Sûriyê di azadî û serfiraziyê de, herwiha li ser bingehe bawerîya lihevhatina di navbera hemû pêkhatiyên gelê Sûriyê yê hemereng ku ev bijardeya baştirîn rêbaz e li hember qeyran û astengiyên vê demê, peymanek di derbarê xalên li jêr hat (wajokirin) îmzekirin

Yekem : Taxên Şêx Meqsûd û Eşrefiyê yê ku piraniya xelkên wê kurdin, wekî taxên Helebê tên nasîn û destgirtin di aliyê rêveberî de û parastin û rêzgirtin bo taybetmendiya wê ya civakî, çandî (kultûrî) li ber çavan tên girtin her wekî erkeki girînge ji bo pêkvejiyana aştîyane.

Duyem : Bendên vê peymana demkî berdewamin heya ku komîteyên navendî ji bo çareseriyê mayinde li hev dîkin.

Sêyem : Wezaretê Hundirîn û Hêzên Ewlehiya Hundirîn berpirsiyariya parastina niştecîyên herdu taxan li xwe digirin û nahêlin çî ziyaneke an destdirêjiyek bigihêje wan.

Çarem : Ji bo parastin aştîya hemwelatîyan û aramiya sivilan, dîmenên çekdarî di herdu taxan de tên qedexekirin ku çek bi tenê di destê Hêzên Ewlekariya Hundirîn de bin (Asayiş), yê girêdayî wezarata hundirîn.

Pêncem : Sengerên (satir) axê ji rêyên giştî tên rakirin, û rêbendên sereke di bin kontrola ewlehiya giştî yê girêdayî wezaretê hundirîn de dimînin heya ku aramî û ewlehî tam pêk tînin.

Şeşem : Hêzên leşkerî digel çekên xwe wê ji herdu taxan vekişin û ber bi Rojhilatê Feratê ve biçin.

Heftem : Du navendên ewlehiya hundirîn li herdu taxên Şêx Meqsûd û Eşrefiyê tên rêxistinîkirin (organîzekirin).

Heystem : Serbestiya beguhestinê ji herdu taxan ber bi bajêr ve tê misogerkirin, ku qedexeye çî hemwelatîyek berî peymanê dihat şopandin, bê binçavkirin, pêwîste destê wî/wê di rijandina xwîna Sûriyan tune be.

Nehem : Avakirina komîteyê hemahengiyê (Tensîqê) ji bo hêsankirin û veguhestina di navbera Helebê û herêmên Bakur û Rojhilatê Sûriyê de.

Dehem : Komîte di herdu taxan de ji bo pêkanîna û cîbicîkirina xalên peymanê li ser zemînê tînin çêkirin.

Yazdem : Saziyên sivil li herdu taxan bi hemahengî li gel sazîyên sivil ên Helebê kar dîkin, daku xizmetguzarî were pêşkêşkirin bê cudahî ji taxên Helebê yê dîtir, di rêya beşên şaredariya herdu taxan re.

Diwazdem : Sipîkirina girtîgehan, divê



girtîgehên paqijkirin ji bo herdu aliyan li parêzgeha Helebê û pevguhertina dîlan, û nemaze yê ku piştî rizgarkirinê hatibûn dîlgiritin.

Sêzdem : Mafên nûnertiya herdu taxan di Encûmena parêzgeha Helebê de hene, herwiha di Odeya Bazirganiyê û Odeya Pişesaziyê de, û di hemû waran de digirin dest, li gor zagûn û yasayên giştî li parêzgehe.

Çaredem : Parastina sazîyên xizmetguzarî, rêveberî, perwerdehî, şaredarî, û encûmenên xwecihî li herdu taxan pêk tê heya ku komîteyên navendî yê hevbeş digihêjin çareseriyê mayinde.

Di dawiyê de ez dixwazim bêjim ku ev lihevkerin û rêkeftina dawiyê ya ku di navber Hêzên Sûriya Demokratîk (HSDê) û hikûmetê de ya ku li herdu taxên Şêx Meqsûd û Eşrefiyê hatiye îmze kirin : Ev rêkeftineke başe ku pê pabend bin wê ewlehiya gerek ji herdu taxan re peyda bike, herwiha nişaneke başe ji çareserîkirina pirsgirêkan re bi rêveberîya nû li Sûriyê di rêya diyalog û danûstandinê re.

Ji ber ku di dawiyê de herdu tax beşekin ji bajarê Helebê û di encamê de divê mîkanîzmek were dîtin ji bo girêdana herdu taxan bi bajarê Helebê û sazîyên wê ve, û xuya ye ku herdu alî rijdin di gerentî kirin û serxistina vê rêkeftinê de, û ya herî girîng jî parastina gelê me ye.

**\*Endamê Komîta Navendî ya P.D.P.K.S**